

د. محمود الفطافطة *

العلاقات البرازيلية - الإسرائيلية

مقدمة

إن المتابع للمتغيرات الدولية الرئيسية التي حفلت بها سنوات ما بعد انتهاء (الحرب الباردة)، يجد تحولاً قد ارتسم على الخريطة العالمية الجديدة، متمثلاً في جزء منه في محاولة بعض الدول الحصول على موقع متقدم في هذا (العالم الجديد)، عبر القيام بدورٍ فاعل ومؤثر في إقليمها؛ ليكون مدخلاً مناسباً لها للتحول إلى قوة عالمية، تُشارك في تفاعلات المشهد السياسي الدولي^١.

ومن بين هذه الدول (البرازيل) التي لديها طموح لافتح نحو الصعود الاستراتيجي، سواء الإقليمي أو العالمي؛^٢ منطلقة في ذلك كونها أكبر اقتصاد في أمريكا اللاتينية ورابع أكبر ديمقراطية على مستوى العالم، وثامن أكبر اقتصاد على

مستوى العالم، إلى جانب ما شكلته، خلال العقود الماضية، من نموذج للبلد المدافع عن قيم الديمقراطية، والتنوع، وحقوق الإنسان، ومشاركتها، بقوة ونشاط، في مختلف الفعاليات الدولية الخاصة بحماية البيئة، ومفاوضات البيئة العالمية، وتنظيمها الكثير من المؤتمرات السنوية، لا سيما استضافتها قمة الأرض في «ريو دي جانيرو» في عام ١٩٩٢، فضلاً عن قيام دبلوماسيتها بدورٍ حاسم في سد الفجوة بين رؤى الدول الغنية والفقيرة، خصوصاً خلال صياغة اتفاقية باريس للتغير المناخي في عام ٢٠١٥، علاوة على أنها دولة علمانية، ديمقراطية، وهي قوة صاعدة، متوقعة لها أن تكون ذات تأثير في الشؤون الدولية؛ ما دفعها إلى المطالبة بأن تُمنح مقعداً دائماً في مجلس الأمن.^٣

فالبرازيل من بين الدول التي تبرز كواحدة من القوى الصاعدة، أو كما يصفها البعض بالقوة المتوسطة الجديدة

* أستاذ العلاقات الدولية، ومؤسس «باحثون بلا حدود» - فلسطين

بدأ الدور القيادي للبرازيل في أميركا اللاتينية خلال فترة رئاسة «جوزيه سارني» منذ عام ١٩٨٦، حيث سعى لتوثيق علاقات البرازيل مع الأرجنتين بعد سنوات من التوتر، ونجح في تدشين اتحاد جمركي معها سرعان ما امتد ليشمل باراغواي وأورغواي. واكتسبت الدبلوماسية البرازيلية زخماً ملحوظاً خلال فترتي رئاسة «كاردوسو» مع تركيز إدارته على لعب أدوار الوساطة وصنع السلام في المحيط الإقليمي.

وتاريخياً، كانت البرازيل من البلدان المطالبة بضرورة احترام مبادئ القانون الدولي، ورفض التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول، كما طالبت بتعزيز دور المنظمات الدولية وفي مقدمتها الأمم المتحدة، وسعت في الوقت ذاته إلى الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي، وشاركت في الكثير من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في مناطق متفرقة من العالم.^٧

البرازيل من «سارني» إلى «روسيف»

بدأ الدور القيادي للبرازيل في أميركا اللاتينية خلال فترة رئاسة «جوزيه سارني» منذ عام ١٩٨٦، حيث سعى لتوثيق علاقات البرازيل مع الأرجنتين بعد سنوات من التوتر، ونجح في تدشين اتحاد جمركي معها سرعان ما امتد ليشمل باراغواي وأورغواي. واكتسبت الدبلوماسية البرازيلية زخماً ملحوظاً خلال فترتي رئاسة «كاردوسو» مع تركيز إدارته على لعب أدوار الوساطة وصنع السلام في المحيط الإقليمي، مثل الوساطة التي قامت بها البرازيل مع كل من الأرجنتين وتشيلي والولايات المتحدة في النزاع بين بيرو والإكوادور، والتي أسفرت عن توقيع اتفاقية سلام بين الدولتين عام ١٩٩٥، وكذلك المساعدة على منع انقلاب عسكري في باراغواي.^٨

وفي فترة حزب العمال اليساري الذي حكم البلاد خلال الفترة ما بين عامي ٢٠٠٢-٢٠١٦، بقيادة «لولا دا سيلفا»، و«ديلما روسيف»، والتي استهدفت العمل على إقامة نظام دولي متعدد الأقطاب، تميزت السياسة الخارجية البرازيلية بقدر كبير من الانتقائية والتوازن، وبصفتها أكبر دولة في أميركا اللاتينية، حرصت البرازيل على ترسيخ استقلالها الذاتي بعيداً عن الهيمنة الأميركية، وذلك من خلال إقامة شبكة متنوعة من الشراكات الإقليمية والتحالفات الدولية مع الاهتمام بشكل خاص بتعزيز التعاون مع بلدان الجنوب.^٩

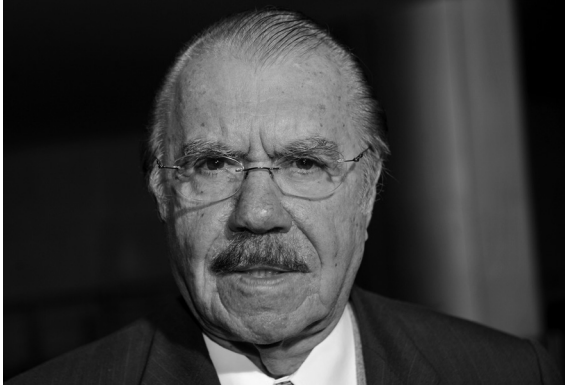
«New Middle Power»، حيث يعد دورها في النظام الدولي ترجمة حقيقية لمكانتها كقوة إقليمية في أميركا الجنوبية، وقائدة بين البلدان النامية، وقوة صاعدة في العالم.^٤ وباعتبار البرازيل دولة ذات حجم كبير فيما يتعلق بالمساحة والسكان، فقد رأيت وجوب مد ذراع سياستها الخارجية، ليس في حدود محيطها الإقليمي (أميركا الجنوبية)، بل نحو دول مترامية في قارات العالم القديم.^٥ ولذلك، وضعت البرازيل خريطة لتفاعلاتها الخارجية تجاه دول العالم؛ انطلاقاً من رؤيتها الطموحة في التمدد الإقليمي، ومن ثم الدولي؛ رغبة منها في التأثير بالتفاعلات الدولية، ومن ثم المطالبة الفعلية في أن يكون لها مقعداً دائماً في مجلس الأمن، وهو مطلبٌ نادى به منذ بداية تسعينيات القرن الماضي.

سياسة البرازيل الخارجية

يمكن للدول أن تمزج في سياساتها الخارجية بين إستراتيجيات مختلفة، وأن تنسج علاقاتها الخارجية على مستويات متعددة، وهذا ما تفعله البرازيل التي تقع بين مركز النظام العالمي الحالي وأطرافه من جهةٍ أخرى. وقد أملى عليها موقعها الجغرافي هذا أن تتبع في سياستها الخارجية إستراتيجيات متنوعة؛ كما كان عليها أن تراعي في صياغة تلك الاستراتيجيات ثلاثة عوامل، هي:^٦

- أولاً: استمرار تفوق الولايات المتحدة، وبروز عناصر عالمية ذات قوة مادية معتبرة كالصين.
- ثانياً: التداخل المتزايد بين القضايا العالمية والمحلية والإقليمية.
- ثالثاً: تحديد استراتيجيات السياسة الخارجية على خلفية نظام دولي بصدد الخروج من النظام أحادي القطب إلى نظام متعدد الأقطاب.

في الأول من كانون الثاني من العام ٢٠١٨، دخلت البرازيل حقبة جديدة في تاريخها المعاصر، مع تنصيب السياسي ذي التوجهات اليمينية المتطرفة «جاير بولسونارو» رئيسًا للبلاد، ليس بسبب السياسات الداخلية التي اعتزم تنفيذها فحسب، ولكن، أيضاً، نتيجة مواقفه وتوجهاته ذات الصلة بالسياسة الخارجية والعلاقات الإقليمية والدولية للبرازيل.



الرئيس البرازيلي جوزيه سارني.. قيادة البرازيل نحو الصعود.

رئيسًا للبلاد، ليس بسبب السياسات الداخلية التي اعتزم تنفيذها فحسب، ولكن، أيضاً، نتيجة مواقفه وتوجهاته ذات الصلة بالسياسة الخارجية والعلاقات الإقليمية والدولية للبرازيل.

هذا الرئيس الجديد وعد بأن «يجعل البرازيل عظمة مرة أخرى»، كما تعهد بجعل «البرازيل أولاً»، ويعني هذا بالنسبة لأنصار بولسونارو أن القضايا الداخلية سوف يكون لها الأولوية في الاهتمام، حيث سيتم التركيز في المقام الأول على استعادة «القانون والنظام» واستئصال الفساد الحكومي. ولكن على الجانب الآخر، سيكون لهذه الرسالة القومية التي يؤمن بها بولسونارو عواقب وتداعيات كبيرة تتجاوز حدود البرازيل، ويمكن أن تغير من دورها في منطقة أمريكا اللاتينية والعالم.^{١٤}

كما وتعهد بولسونارو بـ «تحرير» وزارة الخارجية من التحيز الأيديولوجي الذي شاب العلاقات الدولية للبرازيل خلال العقود الماضية، مؤكداً رغبته في إحداث تغيير جذري في السياسة الخارجية لبلاده بعيداً عن التقارب مع النظم الديكتاتورية، وذلك من خلال تدعيم العلاقات مع النظم الديمقراطية، والتي من بينها: الولايات المتحدة، وإيطاليا،

أراد الرئيس لولا سيلفا، منذ وصوله إلى السلطة، أن يكون للبرازيل نفوذها في القارة؛ لذا بدأ منذ عام ٢٠٠٣ في دعوة جميع رؤساء دول أميركا الجنوبية على التوالي، مكثفاً معهم الشراكات الاقتصادية والسياسية والثقافية. وتلخص تلك الجملة التي لطالما كررها: «من مصلحة البرازيل أن يكون جيرانها أقوى، غير ضعفاء ومفتقرين بسبب الأزمات الاجتماعية والاقتصادية» الخطوط العامة لسياسته الخارجية تجاه جيرانه.^{١٥}

واستطاعت البرازيل أن تبرز على الساحة الدولية عبر إسماع صوتها عالياً في مواجهة القوى الكبرى؛ ففي خلال قمة «منظمة التجارة العالمية» في كاكون عام ٢٠٠٣، فرضت البرازيل نفسها كمدافع أول عن مصالح الدول النامية، بترؤسها حركة «تمرد» بدأتها مجموعة مؤلفة من حوالي عشرين دولة من دول الجنوب.^{١٦} وقد استمر النفوذ الإقليمي للبرازيل في التصاعد، فالتاريخ السياسي لدا سيلفا كمناضل سياسي وناشط عمالي يساري كان أحد عوامل تميزه بين قادة الإقليم، واعتباره مثالا يحتذى لقادة التيار اليساري. وأدى صعود سيلفا إلى إكساب الساسة اليساريين الجدد في أميركا الجنوبية مزيداً من الاحترام.^{١٧}

وبخصوص العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، فإنه على الرغم من أن سيلفا أظهر توافقاً مع الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش، لكن علاقاته مع إدارة أوباما اختلفت تماماً. وأهم المواضيع التي كانت تقف حجر عثرة في طريق البلدين هو الهجرة، علاوة على امتعاض واشنطن لخسارة نفوذها في أميركا الجنوبية لحساب البرازيل.^{١٨}

البرازيل في عهد بولسونارو

في الأول من كانون الثاني من العام ٢٠١٨، دخلت البرازيل حقبة جديدة في تاريخها المعاصر، مع تنصيب السياسي ذي التوجهات اليمينية المتطرفة «جاير بولسونارو»

بدأ التحول في السياسات تجاه فلسطين بصعود حكومة أكثر يسارية في البرازيل، في منتصف العقد الأول من القرن الجاري. وأبدت الحكومة البرازيلية بعد عام ٢٠٠٨ تضامناً غير مسبوق مع الشعب الفلسطيني. وبلغ هذا التحول أوجه في موجة الاعتراف بدولة فلسطين في كانون الثاني ٢٠٠٩.

البرازيل والصراع الفلسطيني - الإسرائيلي

لم تكن الحكومات الأمريكية اللاتينية، في خمسينيات القرن الماضي، معنية بمسألة إنهاء الاستعمار، بخلاف الحكومات الأفريقية والآسيوية، وبالتالي؛ لم تكن مهتمة، على وجه الخصوص، بدعم القضية الفلسطينية. فعلى سبيل المثال، لم يحضر أي بلد من أميركا اللاتينية مؤتمر «باندونغ» المنعقد في العام ١٩٥٥؛ ولم يشارك أي منها، باستثناء كوبا، في تأسيس حركة عدم الانحياز عام ١٩٦١.^{١٨}

اعتمدت البرازيل نهج الحياد فيما يخص الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، وبقيت على مسافة واحدة من أطراف الصراع، باستثناء فترة وجيزة في أواسط السبعينيات من القرن الماضي، قامت فيها البرازيل في عهد الرئيس أرنستو جيزل (١٩٧٤-١٩٧٨)، بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً، شرعياً ووحيداً، للشعب الفلسطيني في العام ١٩٧٥. وسمحت بتعيين ممثل لها في برازيليا، وصوتت في العام ذاته لصالح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٣٧٩، الذي يعرّف الصهيونية بأنها شكل من أشكال العنصرية.^{١٩}

وبانتهاء الحرب الباردة وموجة الديمقراطية التي تلتها، أصبح الخطاب الرسمي في أميركا اللاتينية إزاء إسرائيل وفلسطين أكثر توازناً، وأخذت دول المنطقة تطبّع العلاقات بإسرائيل والفلسطينيين على حدٍ سواء. وعززت اتفاقات أوصلو هذه الدينامية. ومع ذلك، استفادت إسرائيل من هذه المعاملة المتساوية أكثر من الفلسطينيين في نهاية المطاف. ففي كانون الأول ١٩٩١، على سبيل المثال، صوتت بلدان أميركا اللاتينية جميعها، باستثناء كوبا، لإلغاء قرار الأمم المتحدة رقم ٣٣٧٩ الذي يُعرّف الصهيونية بأنها شكل من أشكال العنصرية.^{٢٠}

بدأ التحول في السياسات تجاه فلسطين بصعود حكومة أكثر يسارية في البرازيل، في منتصف العقد الأول

وإسرائيل، على حد تعبيره.^{١٥}

كذلك، أكد بولسونارو أن السياسة الخارجية الجديدة للبرازيل سوف تُعنى في المقام الأول بتعزيز المصالح الاقتصادية للبلاد، رافضاً الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف، ومشهداً على أن الأولوية ستكون للاتفاقات التجارية الثنائية خصوصاً مع الدول التي تقدم إضافة تكنولوجية واقتصادية مهمة للبرازيل. وفي هذا الإطار، تعهد بولسونارو بالانسحاب من مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وأعرب عن ازدرائه للمؤسسات الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة، التي وصفها بأنها تجمع «للسيوعيين»، وهدد بالانسحاب منها.^{١٦}

وبعد الفوز مباشرة، أعلن بولسونارو أنه في صدد إعادة هيكلة وزارة الخارجية البرازيلية، عبر لبرلتها تحريرها من الضغوط والمعتقدات والأعمال الأيديولوجية التي اكتنفتها خلال فترة حكم اليسار البرازيلي؛ ممثلاً في حزب العمال في الفترة (٢٠٠٢ - ٢٠١٨)، وأنتج خلال هذه الفترة رؤساء على شاكلة لولا سليفيا، ولما روسيف.^{١٧}

مجمال القول، هنا، إن البرازيل، بالرغم من تلك الإشكاليات، ستظل أكثر دول أميركا الجنوبية المؤهلة للعب دور محوري على المستوى الإقليمي، مع اعتبارها قوة صاعدة في النظام الدولي. كذلك، فإن ضبط مسار السياسة الخارجية في البرازيل يمثل أهمية خاصة بالنسبة للمكانة الدولية لأكبر اقتصاد في أميركا اللاتينية ورابع أكبر ديمقراطية على مستوى العالم. كما، ومن المرجح أن تُمثل السياسة الخارجية «الانعزالية»، في أحد أبعادها، والتي يعتزم «بولسونارو» تبنيها، تناقضاً صارخاً مع السياسة الخارجية البرازيلية المتبناة من قبل الحكومات السابقة، سيما أن هذه السياسة ستنتج عنها مخاطر غير مسبوقة بالنسبة للبرازيل، خصوصاً أنها ستعتمد على شراكات دولية غير مختبرة من قبل.

لكن الأمر قد تغير «نسبياً» في عهد الرئيس سليفيا، وسبب هذا التغير النسبي هو استراتيجية السياسة الخارجية التي تبنتها البرازيل منذ العام ٢٠٠٣، والخاصة بتعزيز علاقات البرازيل بالجنوب (ومن ضمن هذا الجنوب العالم العربي)، ووراء هذا التغيير النسبي أسباب براغماتية (اقتصادية في الأساس)، وليس كما يتوهم البعض دوافع أيديولوجية.

الذي تبرعت به البرازيل في الفترة بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١٢ للمؤتمرات الدولية المتعاقبة، ولا سيما لإعادة إعمار غزة، ٣٠ مليون دولار. وأصبحت البرازيل، كذلك، أكثر دول (البريكس) مساهمةً لوكالة (الأونروا).

ومن الأهمية بمكان أن نلقي نظرة فاحصة على السياسة الخارجية البرازيلية تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي خلال السنوات الخمس عشرة (١٩٩٥ - ٢٠١٠)، وهي السنوات التي تغطي فترتي حكم كل من الرئيسين كارديسو (١٩٩٥ - ٢٠٠٢)، ولولا سليفيا (٢٠٠٢ - ٢٠١٠). فهذه السنوات، تحديداً، هي الأكثر تفسيراً لفهم مواقف البرازيل تجاه هذا الصراع، ومعرفة آفاق تطورها المستقبلية.

لقد بدأ الرئيس كارديسو عهده بسياسة خارجية تهدف إلى تعزيز الحضور البرازيلي على المسرح الدولي؛ وذلك بإحداث نوع من التوازن؛ فكان بمقتضاه يحافظ من جهة على «علاقة مميزة» مع الولايات المتحدة، وفي الوقت ذاته يسعى نحو توثيق وتمتين علاقات بلاده بجرانته في أميركا اللاتينية. وفيما يتعلق بالعلاقات البرازيلية - العربية، فقد تميز عهده بالتقارب الواضح مع إسرائيل، بل يمكن القول إن السياسة الخارجية البرازيلية لم تكن «متوازنة» إزاء الصراع العربي - الإسرائيلي في تلك الفترة، رغم ما كان يبدو على السطح، أحياناً، من مساعٍ برازيلية «خجولة» لكي تظهر البرازيل كما ولو كانت ملتزمة «بالحل العادل للقضية الفلسطينية».^{٢٠}

لكن الأمر قد تغير «نسبياً» في عهد الرئيس سليفيا، وسبب هذا التغير النسبي هو استراتيجية السياسة الخارجية التي تبنتها البرازيل منذ العام ٢٠٠٣، والخاصة بتعزيز علاقات البرازيل بالجنوب (ومن ضمن هذا الجنوب العالم العربي)، ووراء هذا التغيير النسبي أسباب براغماتية (اقتصادية في الأساس)، وليس كما يتوهم البعض دوافع أيديولوجية.

فعندما فاز الرئيس سليفيا في انتخابات العام ٢٠٠٢

من القرن الجاري. وأبدت الحكومة البرازيلية بعد عام ٢٠٠٨ تضامناً غير مسبوق مع الشعب الفلسطيني. وبلغ هذا التحول أوجه في موجة الاعتراف بدولة فلسطين في كانون الثاني ٢٠٠٩.^{٢١}

لم يقتصر التضامن على الاعتراف بدولة فلسطين، بل أعربت البرازيل عن احتجاجها البالغ على عملية «الرصاصة المصبوب، على قطاع غزة. وقد قام الرئيس البرازيلي، لولا سليفيا، بزيارة تاريخية إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة في عام ٢٠١٠. وبالإضافة إلى ذلك، أصدرت البرازيل تصريحات قوية تدين العدوان الإسرائيلي على غزة عام ٢٠١٤، واستدعت سفيرها للتشاور، بينما ظل المجتمع الدولي صامئاً.^{٢٢}

وفي عام ٢٠١٥، رفضت حكومة ديلما روسيف في البرازيل تعيين داني دايمان سفيراً لإسرائيل في برازيليا، وهو قيادي سابق في مجلس «يشع» الذي يمثل المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية.^{٢٣}

وفي محاضرة له لطلاب جامعة بيرزيت، قدم سفير جمهورية البرازيل الاتحادية في رام الله، باولو فرانكا، تفصيلاً عن سياسة بلاده تجاه الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي. ومما جاء في حديثه: «اعترفت البرازيل عام ٢٠١٠ بـ «دولة فلسطين» قبل اعتراف الأمم المتحدة بها دولة غير عضو فيها»، وهي تؤيد عضويتها الكاملة في المنظمات الدولية، ورفعت مستوى التمثيل الفلسطيني فيها إلى سفارة، وفتحت ممثلية لها بمرام الله عام ٢٠٠٤، وتمنح «أهمية مركزية» لوقف «كل» نشاط الاحتلال الاستيطاني ويشمل ذلك القدس، وهي تنتقد «الاحتكار» الأميركي لصنع السلام وتدعو إلى ضم أعضاء جدد للجنة الرباعية الدولية.^{٢٤}

كذلك، فقد تُرجم الدعم الحكومي البرازيلي للفلسطينيين، أيضاً، بتبرعات مالية وتعاون تقني. فمنذ عام ٢٠٠٨، نفذت وكالة التعاون البرازيلية ستة مشاريع في فلسطين في مجالات متنوعة كالصحة والرياضة والإعلام، وفاق المبلغ

للوطنية والقومية البرازيلية وانعكاساتها على الاقتصاد والسياسة الخارجية.^{٢٨}

وبانتهاه حكم حزب العمال بعد ١٣ عاماً، عقب عزل ديلما روسيف في ٢٠١٦ على نحو مثير للجدل، أصبح نائب الرئيس ميشال تامر، زعيم حزب الحركة الديمقراطية البرازيلية، الرئيس المؤقت، وتحالف مع أحزاب اليمين لتشكيل حكومته. وفي خلال أقل من عام على توليه الرئاسة، عين الرئيس البرازيلي ميشال تامر وزيراً لخارجية متتالين. الأول، خوسيه سيررا، وهو حاكم سابق لـ ساو باولو (٢٠٠٧ - ٢٠١٠)، عُرف بعلاقته الطويلة الأمد مع منظمات برازيلية - يهودية موالية لإسرائيل وموظفين إسرائيليين. وقد أعلن في حزيران ٢٠١٦، أن دولته ستعيد التفكير في تصويتها المؤيد لقرار اليونسكو بشأن القدس و«فلسطين المحتلة». فهذا القرار الذي لم يذكر علاقة اليهود بـ «جبل الهيكل» في القدس (المسجد الأقصى)، والذي حث إسرائيل على وقف «اعتداءاتها واستخدام الوسائل غير الشرعية ضد حرية العبادة وإمكان الوصول إلى المقدسات»، أغضب الحكومة الإسرائيلية.^{٢٩}

وفي شباط ٢٠١٧، استقال خوسيه سيررا من منصبه متعللاً بمشكلات صحية، وعُين ألويسيو نونيس، وزيراً جديداً للخارجية، وهو عضو مجلس الشيوخ سابقاً، ويشاطر سيررا التوجهات ذاتها. فقد حافظ نونيس على علاقات وثيقة مع المنظمات اليهودية البرازيلية الموالية لإسرائيل، وصرح بأنه يعتبر «نزع شرعية دولة إسرائيل شكلاً من أشكال المعاداة للسامية». وعلى الرغم من خلفيته هذه، ولمفاجأة اللوبي الموالي لإسرائيل، فإن البرازيل صوتت مرة أخرى لمصلحة مسودة قرار ينتقد «الحفريات وشق الأنفاق والمشاريع الإسرائيلية في القدس الشرقية». لكن بحسب نونيس، فإن حكومة تامر عملت على «إزالة نقاط المشروع الأكثر إشكالية».^{٣٠}

وبصعود اليمين المحافظ في البرازيل في انتخابات ٢٠١٨، وانتخاب جاير بولسونارو رئيساً برز التحول البرازيلي نحو إسرائيل بشكل واضح وجريء. فعقب انتخابه «غازل» بولسونارو إسرائيل، ووعد بنقل سفارة بلاده إلى القدس، وبتغيير نمط التصويت البرازيلي في الأمم المتحدة لصالح إسرائيل.^{٣١} قام هذا الرئيس البرازيلي الجديد بزيارة إلى إسرائيل أكد فيها تبنيه سياسة جديدة برازيلية في الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، عبر عنها بعبارة «أنا أحب إسرائيل»، وأظهر بولسونارو خلال زيارته كل مشاعر الحب والولاء للدولة العبرية ممثلة برئيس وزرائها

بدأت البرازيل تعلن عن نفسها بشكل متدرج كلاعب أكثر براغماتية وأعلى طموحاً من القوى اللاتينية المجاورة، وأقوى تأثيراً في الميدان الدولي. ومن ثم، فقد سعت الدبلوماسية البرازيلية لتنشط في الساحة العربية لتعزيز العلاقات السياسية وتمتين الروابط الثنائية. فرأينا زيارات لرئيس برازيلي للعالم العربي منذ عقود، ولمسنا تعبيراً برازيلياً عن «حقوق الفلسطينيين ومعاناتهم» بمفردات لم يكن يستعملها كارديسو أثناء ولايته.^{٣٢}

وبجانب زيارته للعديد من الدول العربية، فإن الرئيس سليفيا قد عين مبعوثاً خاصاً له في الشرق الأوسط، وافتتح مكتباً في رام الله يمكن من خلاله مواصلة العمل الدبلوماسي. وبدا الموقف البرازيلي واضحاً، إذ وصفت الخارجية البرازيلية الوضع في فلسطين بأنه احتلال، وأوصت بضرورة العمل على إيجاد «حل عادل للمعاناة الفلسطينية».

إلى ذلك، فقد زادت حدة التوتر بين واشنطن والبرازيل بدخول العملاق الجنوب أمريكي مناطق السيطرة الأمريكية. وبالفعل بدأ سليفيا بالظهور خفية في بادئ الأمر ثم أكثر علانية وقوة في الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. فقد استقبل كلاً من وزير خارجية إسرائيل، وقتذاك، أفيدور ليرمان، ورئيس الدولة العبرية الراحل شيمون بيريس، ثم رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس؛ في محاولة منه لفرض نفوذه كعامل مؤثر على الساحة الدولية، ورجل سلام في المنطقة. ففي آذار ٢٠١٠، قام سليفيا بزيارة لإسرائيل والأراضي الفلسطينية والأردن. وقد لاقى استحسان الجميع، إذ بدا بعيون الطرفين وسيطاً يمكن الوثوق به، معتمداً نهجاً مستقلاً عن الولايات المتحدة.^{٣٣}

صعود اليمين وانقلاب البوصلة!

بانتشار الأيديولوجيا اليمينية والشعبوية المتطرفة في عديد دول العالم، ومنها البرازيل، سرعان ما لبثت الأحزاب اليمينية البرازيلية تفوز في الانتخابات وتعلن تأييدها لإسرائيل. ويُعزى هذا التحول السياسي إلى مجموعة عوامل، منها صعود ظاهرة اليمين المتطرف عالمياً، خصوصاً بعد انتخاب الرئيس الأمريكي ترمب في العام ٢٠١٦، وتعمق تأثير اليمين في كل من فرنسا وإيطاليا وألمانيا، إلى جانب ما أصاب أحزاب اليسار والوسط التي حكمت البرازيل من سوء الأداء الاقتصادي وتفشي الفساد وتغول الجريمة والعنف على نطاق واسع، ما أثار شكلاً من أشكال الغضب والإحباط والاستفزاز، وأشعل لهيب الشعبوية اليمينية، كما أنه أسهم في إعادة رسم ملامح جديدة

وبصعود اليمين المحافظ في البرازيل في انتخابات ٢٠١٨، وانتخاب جاير بولسونارو رئيساً برز التحول البرازيلي نحو إسرائيل بشكل واضح وجريء. فعقب انتخابه «غازل» بولسونارو إسرائيل، ووعد بنقل سفارة بلاده إلى القدس، وبتغيير نمط التصويت البرازيلي في الأمم المتحدة لصالح إسرائيل.

أب عام ١٩٦٧ هو مشروع القرار الوحيد الذي وافقت عليه الولايات المتحدة ولم ترفضه إسرائيل.^{٣٥} اقترح وزير خارجية البرازيل، هوزيه دي بنتو، صيغة للسلام كان محورها تسوية مشكلة اللاجئين، وانسحاب القوات الإسرائيلية، وحرية الملاحة في مضائق تيران، واعتراف الدول العربية بإسرائيل، وفتح قناة السويس أمام سفن جميع الدول، ووضع القدس تحت إدارة دولية دائمة، ثم أخيراً، مفاوضات لتسوية جميع المشكلات المتعلقة تجريبها الأطراف المعنية.

وبحلول أواخر الستينيات، حدثت تغيرات جوهرية في النظام العالمي، وفي نظام الدول الأمريكية اللاتينية، وفي النظام الشرق أوسطي أدت في النهاية إلى حدوث بعض التغييرات الأساسية في توجهات دول أميركا اللاتينية إزاء الصراع العربي - الإسرائيلي.

على الصعيد العالمي، ساعد التحرك نحو استرخاء الحرب الباردة والتخلخل التدريجي في البنيان الثنائي للنظام الدولي على إضعاف قبضة الولايات المتحدة على دول أميركا اللاتينية. فعلى سبيل المثال، ظهرت أوروبا كبديل محتمل للولايات المتحدة. وعلاوة على هذا، أدى انشغال الولايات المتحدة بحرب فيتنام إلى إبعاد اهتمامها عن شؤون أميركا اللاتينية. وعلى صعيد الدول الأمريكية اللاتينية، اتبعت واشنطن، في عهد حكومة نيكسون، سياسة مرسومة؛ هدفت إلى تخفيف تدخل الولايات المتحدة في شؤون أميركا اللاتينية من خلال المساعدة الاقتصادية كما حددها حلف برنامج التقدم.^{٣٦}

وعلى صعيد الشرق الأوسط، فإن الزيادة الضخمة في القوة المالية للدول العربية المنتجة للنفط، نتيجة لتضاعف أسعار البترول، قدمت بديلاً مهماً لدول أميركا اللاتينية، إذ حاولت عدد كبير من دولها تخفيف العبء عن كاهل اقتصاداتها بتحسين علاقاتها التجارية مع الدول العربية النفطية.

نتنياهو، حيث كان هذا الأخير، إضافة إلى الرئيس الأمريكي ترمب من النماذج السياسية اليمينية المحافظة التي أعجب بها بولسونارو وحولها إلى قذوات سياسية. ومن أخطر ما في هذا الأمر أنه قد يكون هناك ما يشبه أثر «الدومينو»، بحيث تلحق دول في أميركا اللاتينية بالبرازيل.^{٣٢}

وقد حاول الرئيس البرازيلي خلال زيارته لإسرائيل التشديد على أهمية العلاقة الاستراتيجية التي تربطه بإسرائيل، ليس فقط استراتيجياً وسياسياً، وإنما، أيضاً، دينياً وروحياً، على اعتبار أن إسرائيل دولة قائمة في «أرض الميعاد»، وستكون مقدمة لانبعث السيد المسيح كما يعتقد بولسونارو في المستقبل.^{٣٣}

بدوره، خاطب نتنياهو الرئيس البرازيلي بلغة جمعت بين العبارات الشخصية والحب الإستراتيجي والتعاون المستقبلي بين البلدين، خصوصاً في قضايا الأمن ومحاربة الإرهاب وبيع السلاح ونقل التكنولوجيا والاستثمار في قطاعات التكنولوجيا العالية والتكنولوجيا الزراعية. كما شدد نتنياهو على أهمية التعاون في قطاعات الشرطة والأمن الداخلي وسيادة القانون.

البرازيل وقرارات الأمم المتحدة

في عام ١٩٤٧ صوتت الأمم المتحدة على تقسيم فلسطين، عبر القرار (١٨١)، إلى دولة يهودية وأخرى عربية، حيث أيدت البرازيل هذا القرار الأممي.^{٣٤} وفي أيار ١٩٤٩ صدر القرار رقم ٢٧٣ بقبول عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة بأغلبية ٣٧ صوتاً ومعارضة ١٢ صوتاً بينها البرازيل، وامتناع ٩ عن التصويت، حيث أيد القرار ١٨ من دول أميركا اللاتينية، وامتنعت اثنتان عن التصويت.

وعقب الحرب العربية - الإسرائيلية في عام ١٩٦٧ تزعمت بلدان أميركا اللاتينية الموقف الأمريكي في الأمم المتحدة خلال تلك الأزمة. وكان مشروع قرار أميركا اللاتينية الذي قدم إلى الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي عقدت في

وعلى صعيد الشرق الأوسط، فإن الزيادة الضخمة في القوة المالية للدول العربية المنتجة للنفط، نتيجة لتضاعف أسعار البترول، قدمت بديلاً مهماً لدول أميركا اللاتينية، إذ حاولت عدد كبير من دولها تخفيف العبء عن كاهل اقتصاداتها بتحسين علاقاتها التجارية مع الدول العربية النفطية.

موقف البرازيل من قضايا الصراع

بعد أن حددنا التصنيف العام لسياسات البرازيل تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي، ندلف إلى الحديث عن سلوك البرازيل في اقتراعات الأمم المتحدة إزاء عدد من قضايا هذا الصراع. وسوف نسلط الضوء على أربع قضايا رئيسية، تتمثل في: طبيعة الصهيونية، القدس، ومعاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية، ثم حقوق الفلسطينيين.

أولاً: الصهيونية

على الرغم من أن معظم دول أميركا اللاتينية رفضت قرار الجمعية العامة رقم ٣٣٧٩ الذي وصف الصهيونية بأنها شكل من أشكال العنصرية، إلا أن البرازيل والمكسيك، وهما الدولتان الرئيسيتان في أميركا اللاتينية اللتان تشكلان أكثر من نصف عدد سكان أميركا اللاتينية، كانتا من الدول المؤيدة للقرار.

وقد سعى اللوبي الصهيوني في أميركا اللاتينية سعياً حثيثاً في محاولة للتأثير على حكومات أميركا اللاتينية المعنية حتى تعارض القرار. وفي البرازيل دفع هذا الأمر الحكومة إلى التنديد باللوبي الصهيوني بوصفه «غير وطني» إلى حد اتهام وزير الخارجية، أنطونيو داسلفيرا، الجالية اليهودية البرازيلية بوضع المصالح الإسرائيلية فوق المصالح البرازيلية.

ومن القرارات الأممية التي وقفت فيها البرازيل لصالح القضية الفلسطينية نذكر الآتي:

- القرار رقم ١٦٩/٣٥ (E): وهو القرار الذي ندد بأقوى العبارات بإصدار إسرائيل «القانون الأساسي» بشأن القدس.
- القرار رقم ١٦٩/٣٥ (B): وهو القرار الذي أعلن الرفض التام لجميع الاتفاقيات الجزئية والمعاهدات المنفصلة التي تشكل عدواناً صارخاً على الشعب الفلسطيني.

وبالطبع، أدت زيادة حجم المعاملات الاقتصادية بين العرب وأميركا اللاتينية إلى حدوث تغيير واضح في سياسات دول أميركا اللاتينية تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي. وفي حال طبقنا معيار الموقف السياسي لبلدان أميركا اللاتينية من الصراع العربي الإسرائيلي في الأمم المتحدة، فإننا نستطيع أن نقسم ذلك إلى ثلاث مجموعات رئيسية: المجموعة الأولى: هي المجموعة المؤيدة لإسرائيل، وتتكون أساساً، من بلدان أميركا الوسطى وجزر الهند الغربية. أما المجموعة الثانية، فتضم دولاً مثل المكسيك والأرجنتين وفنزويلا، حيث تعرض التأييد التقليدي لإسرائيل لتآكل واضح منذ عام ١٩٧٣ في هذه الدول. والمجموعة الثالثة، فتشتمل على البلدان المؤيدة للعرب نسبياً، وتضم البرازيل، تشيلي، وبيرو.^{٣٧}

وكانت سياسة البرازيل تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي أكثر تأييداً؛ نظراً لعلاقاتها الاقتصادية القوية مع العالم العربي، وخصوصاً مع البلدان العربية المنتجة للنفط ومصر. وقد كرر مندوب البرازيل لدى الأمم المتحدة عرض سياسته على النحو التالي: «إن الحكومة البرازيلية تعترف بالحقوق الشرعية الثابتة للشعب الفلسطيني في تقرير المصير والسيادة، ونحن نعتبر ممارسة الشعب الفلسطيني لهذه الحقوق شرطاً أساسياً لتحقيق سلام عادل في المنطقة، وأي حل آخر سيكون غير حقيقي ولن يؤدي إلى لزيادة الأمور سوءاً».^{٣٨}

وخلال مناقشات الدورة ٣٥ للجمعية العامة للأمم المتحدة أعاد المندوب البرازيلي تأكيد سياسة بلاده على النحو التالي: «ضمان الحق الثابت للشعب الفلسطيني في العودة، وحقه في تقرير المصير والاستقلال في فلسطين وفقاً للميثاق وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وضرورة مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في مفاوضات السلام، وحق جميع دول المنطقة في الحياة داخل حدود آمنة ومعترف بها».^{٣٩}

خاتمة القول، هنا، إن التحول إلى اليمين في أميركا اللاتينية لا يخدم مصلحة القضية الفلسطينية، خصوصاً في البرازيل والأرجنتين وتشيلي، ذات الثقل الإقليمي والدولي، وسيمثل تغييراً في النهج المتعاطف والمساند للفلسطينيين مقارنة بالماضي القريب.

ثالثاً: المعاهدة المصرية - الإسرائيلية

إن معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية في عام ١٩٧٨ وضعت بلدان أميركا اللاتينية في مأزق. فقد طلب العرب من دول أميركا اللاتينية التي تؤيد القضية الفلسطينية أن تدين بلداً عربياً هو مصر. وبالتبعية تدين الجهود الأميركية التي بُذلت من أجل تحقيق تلك المعاهدة. ولذا، امتنعت كل دول أميركا اللاتينية، تقريباً، عن التصويت خلال الاقتراع على القرار رقم ١٨٩/٨٥ الذي يدين جميع الاتفاقيات الجزئية. وكانت البرازيل من الدول التي أدانت تلك الاتفاقية.

رابعاً: حقوق الشعب الفلسطيني

في عام ١٩٨٠ وافقت دول أميركا اللاتينية بأغلبية ١٨ صوتاً دون معارضة وامتناع ١٢ عن التصويت على تأكيد حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني والعربي، وإشراك منظمة التحرير الفلسطينية في جميع المؤتمرات المتعلقة بأزمة الشرق الأوسط. وكانت الدعوة قد وجهت إلى المنظمة للمشاركة في جهود السلام في الشرق الأوسط في عام ١٩٧٥، بموافقة ١٣ صوتاً ضد ٣ أصوات وامتناع ٩، مع العلم أن البرازيل كانت من بين الدول التي وافقت على تلك الدعوة.^{٤٠}

خاتمة القول، هنا، إن التحول إلى اليمين في أميركا اللاتينية لا يخدم مصلحة القضية الفلسطينية، خصوصاً في البرازيل والأرجنتين وتشيلي، ذات الثقل الإقليمي والدولي، وسيمثل تغييراً في النهج المتعاطف والمساند للفلسطينيين مقارنة بالماضي القريب، عندما أبدت أغلبها تضامناً أكثر مع الشعب الفلسطيني باتخاذ إجراءات من قبيل الاعتراف بدولة فلسطين، وإدانة العدوان الإسرائيلي على غزة، والتصويت لصالح فلسطين في الأمم المتحدة، وحتى تعليق العلاقات الديبلوماسية مع إسرائيل. كما يعزز من مكانة إسرائيل إقليمياً ودولياً في أميركا اللاتينية بعد سنوات من انحسار تأثيرها هناك.

يُشار، هنا، إلى أن البرازيل امتنعت عن التصويت على هذا القرار.

- القرار رقم ١٦٩/٣٥ (A): وهو قرارٌ جدد التأكيد على الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني؛ بما فيها حقه في تقرير المصير، وحقه في اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في جميع المؤتمرات المتعلقة بالشرق الأوسط.
- القرار رقم ١٢/٣٥ (E)، وهو قرار دعا إسرائيل إلى اتخاذ خطوات فورية لإعادة جميع السكان الفلسطينيين المشردين.

ثانياً: القدس

المعروف أن دول أميركا اللاتينية ترفض الوجود الإسرائيلي في القدس، وتدعو إلى تدويل المدينة. ويرجع السبب الرئيس في ذلك إلى عقيدتها الكاثوليكية التي تجعلها على درجة عالية من الحساسية لآراء البابا في الشؤون الدولية، ومن ثم، فإنه على الرغم من تأييدها القوي التقليدي لإسرائيل في عقدي الخمسينيات والستينيات إلا أن بلدان أميركا اللاتينية، في ظل توجيه الفاتيكان، كانت أكثر ثباتاً على دعوتها إلى وضع القدس كلها تحت السيطرة الكاملة، والفعالة للأمم المتحدة. وواصلت الدعوة إلى التدويل خلال مناقشات الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٦٧.

وتمشياً مع هذا التقليد، عارضت بلدان أميركا اللاتينية ضم إسرائيل للقطاع العربي من القدس، وفي عام ١٩٨٠ أيدت ٢٦ دولة من أميركا اللاتينية قراراً يدين إصدار إسرائيل قانونها الأساسي الخاص بالقدس، وامتنعت أربع دول. وعلاوة على هذا، أعلنت دول أميركا اللاتينية التي كانت سفاراتها في القدس رفضها للقرار الإسرائيلي بأن نقلت سفاراتها إلى تل أبيب.

يرى البعض أن وعود بولسونارو بنقل سفارة بلده إلى القدس ليس مجرد إظهار
«للنوايا الحسنة» تجاه ترامب فقط، بل محاولة لتشتيت الانتباه بعيداً عن المشاكل
الداخلية في البرازيل، إلى جانب مجازاة التكتل الإنجيلي المسيحي الذي يرى فيه
بولسونارو رصيماً انتخابياً وسياسياً في المستقبل.

البرازيل بين السفارة و«المسيحية الصهيونية»!

يُشكل إعلان الرئيس البرازيلي الجديد جايير بولسونارو نيته نقل السفارة البرازيلية إلى القدس موقفاً جديداً، وعلامة فارقة في العلاقات الفلسطينية - البرازيلية، سيضع الفلسطينيين أمام خيارات صعبة.^{٤١} مثل هذا الإعلان قد يحدث تغييراً خلال الفترة المقبلة في علاقات البرازيل مع العالم العربي وقضيته الفلسطينية.^{٤٢}

ويرى بولسونارو إن هذا النقل في «خدمة المصالح البرازيلية وخدمة عملية السلام، خصوصاً أن هناك انسداداً سياسياً في المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وأن البرازيل هي الأقدر على ترتيب أولويات سياساتها الخارجية وخياراتها الاستراتيجية». ^{٤٣} وفي مقابلة له مع صحيفة «إسرائيل اليوم» ذكر بأن نقل السفارة البرازيلية إلى القدس ليس جزءاً من حملته الانتخابية فقط، وإنما سيجسده على أرض الواقع، لأن البرازيل دولة ذات سيادة ولها مصالحها واعتباراتها الاستراتيجية، وفي الوقت نفسه يعتبر إسرائيل دولة ذات سيادة أيضاً، ومن حق الدولتين أن تتفقا على الترتيب المناسب لمصالحهما المستقبلية في ضوء عالم متلاطم الأمواج ومتداخل المصالح والاعتبارات.^{٤٤}

وأكد الرئيس بولسونارو أنه لا يعتقد أن الأمر سيؤدي إلى «أجواء مشحونة» في العلاقات بين البرازيل والشرق الأوسط، مشيراً إلى أن بلاده «تكن أكبر قدر من الاحترام لشعب إسرائيل وللشعب العربي ولا تريد إثارة مشاكل مع أحد». وأوضح: «نريد تبادل التجارة مع الجميع والسعي إلى حلول سلمية لمعالجة المشاكل»، وفي ذات السياق، أكد مستشار الأمن القومي لـ بولسونارو، الجنرال المتقاعد «أوجوستو هيلينو»، أنه لا يعتقد أن الصادرات ستتعرض للتهديد، مشيراً إلى قيام الدبلوماسيين البرازيليين بالعمل مع الشركاء التجاريين في الشرق الأوسط لتهدئة مخاوفهم.^{٤٥} ويتصرّحات الرئيس بولسونارو بشأن نيته نقل سفارة بلاده، تدخل العلاقات البرازيلية الإسرائيلية مرحلة جديدة

من التحسن والتطور، عقب عقود طويلة من التوتر والتراجع خلال فترة حكم تيار اليسار للبرازيل، الذي دعم قاداته القضية الفلسطينية في مختلف المحافل الدولية، كما ساندت الحكومات اليسارية البرازيلية مطالب الفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة.

ويرى البعض أن وعود بولسونارو بنقل سفارة بلده إلى القدس ليس مجرد إظهار «للنوايا الحسنة» تجاه ترامب فقط، بل محاولة لتشتيت الانتباه بعيداً عن المشاكل الداخلية في البرازيل، إلى جانب مجازاة التكتل الإنجيلي المسيحي الذي يرى فيه بولسونارو رصيماً انتخابياً وسياسياً في المستقبل.

ومن المنظور البرازيلي، يقع قرار نقل سفارة البرازيل من تل أبيب إلى القدس في صلب التحالف البرازيلي الأمريكي المرتقب، وعلى الرغم من ذلك، فقد أثار مخاوف الكثير من القوى الداخلية؛ إذ يعتقد البعض في المؤسسة العسكرية أن القرار سيضع البرازيل في قلب الأزمات الجيوسياسية الأكثر حساسية في منطقة الشرق الأوسط، ما قد يزيد من خطر وقوع هجمات إرهابية ضد البرازيليين. في حين يعتبر الليبراليون والاقتصاديون ولوبي القطاع الزراعي، أن هذه الخطوة من شأنها أن تؤدي إلى فقدان البرازيل لهيمنتها على سوق اللحوم الحلال في العالم، وكذلك لحصتها في أسواق الدول العربية، التي تُعد من المستوردين الرئيسيين للحوم البرازيلية.^{٤٦}

وتخشى بعض القوى الداخلية في البرازيل من أن تُعرض تعهدات بولسونارو باقتفاء خطى الرئيس الأمريكي «دونالد ترامب» ونقل سفارة البرازيل من تل أبيب إلى القدس، العلاقات التجارية الجيدة مع العرب لمخاطر جمة. وكان ذلك واضحاً مع قرار مصر إلغاء زيارة وزير الخارجية البرازيلي إلى القاهرة مؤخراً، كما بعث الأمين العام لجامعة الدول العربية «أحمد أبو الغيط» رسالة إلى الرئيس البرازيلي الجديد أكد فيها أن تصريحات الأخير بشأن نقل



جاير بولسونارو مع نتنياهو في القدس المحتلة: شراكة عميقة مع اليمين المتطرف في أميركا وإسرائيل.

لإسرائيل دينياً وعقائدياً من منطلق الرواية المسيحية الصهيونية التي يعتقدونها.

ويعتبر أتباع هذه الكنيسة أكثر تأثراً بكنائسهم في توجهاتهم السياسية والاجتماعية مقارنة بنظرائهم من أتباع الكنيسة الكاثوليكية. وقد وصل بعض أفرادها إلى صفوف النخب الاقتصادية والسياسية والبرلمانية في البرازيل، وهي تلعب دوراً مؤثراً ومتنامياً في تعزيز العلاقات مع إسرائيل. ٥٢ فالتكتل النيابي الأكبر في البرازيل بدأ يؤدي دوراً متعاضداً بتوثيق العلاقات بين الساسة اليمينيين وإسرائيل،^{٥٢} مع الإشارة إلى أن للجالية اليهودية في البرازيل دوراً واسعاً في توثيق تلك العلاقة.^{٥٣}

وسواء أقدم بولسونارو على نقل السفارة البرازيلية إلى القدس في الوقت القريب أم اعترف بالقدس أو الشق الغربي منها عاصمة لإسرائيل، فإن نجاح اليمين في الانتخابات البرازيلية الأخيرة، وعلاقته المتنامية بالمسيحية الصهيونية، وسعيه لإعادة توثيق العلاقة مع الولايات المتحدة، ستشكل معوقات كثيرة أمام المصالح الفلسطينية، والحركات الشعبية ومنظمات المجتمع المدني والنقابات المناصرة للحقوق الفلسطينية على الساحة البرازيلية؛ بما لا يسمح لها بالعمل والتضامن مع قضية فلسطين كما كان متاحاً في عهدي سيلفا وروسيف، في ظل عدم اهتمام الناخب البرازيلي بالشؤون الخارجية، وانشغاله بشؤونه الداخلية المتمثلة بتردي الأوضاع الاقتصادية والأمنية.^{٥٤}

خلاصة القول: إن طرح موضوع نقل السفارة البرازيلية إلى القدس في هذه الفترة، سيما في ظل قناعة بولسونارو التامة بهذه الفكرة التي كررها في مناسبات عدة؛ ستفتح

سفارة بلاده «موضع انزعاج كبير من جانب العرب»، كون البرازيل «دولة ذات سمعة طيبة في احترام القانون الدولي». وأشار إلى أن البرازيل «تجمعها والدول العربية علاقات قديمة ومتشعبة قائمة على الاحترام والتعاون المتبادلين»، مضيفاً «أن مثل تلك الخطوة ينبغي تدبرها جيداً قبل اتخاذ قرار بشأنها لما لها من أهمية محورية للجانب العربي، ومن تداعيات محتملة على العلاقات والمواقف العربية مع أي طرف».^{٥٧}

وضمن الجهود الفلسطينية الرامية إلى الضغط على الرئيس البرازيلي الجديد لتغيير موقفه، أجرى الرئيس محمود عباس اتصالات مع الملك السعودي سلمان بن عبد العزيز، والرئيس التركي رجب طيب أردوغان، من أجل الضغط على الرئيس الجديد للتراجع عن قرار نقل السفارة، الذي وصفه الرئيس عباس «بالخطير».^{٥٨}

وقالت عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير حنان عشراوي أن تصريحات بولسونارو المتعلقة بنقل السفارة البرازيلية إلى القدس خطوة استفزازية، وغير قانونية، كما تعد خرقاً للقانون الدولي، وستكون لها تداعيات خطيرة على الاستقرار والأمن في منطقة الشرق الأوسط، محذرة في الوقت ذاته من تحالف يميني على مستوى العالم الغربي، يأتي في إطار الاصطفاف الشعبوي، الفاشي والعنصري، ومردود ذلك على العالم العربي.^{٥٩}

ودعا وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي، في كلمة ألقاها في الاجتماع التحضيري للقمّة العربية التنموية والاقتصادية الرابعة، الذي عقد في بيروت في كانون الثاني ٢٠١٩، البرازيل إلى «الامتناع عن اتخاذ أي مواقف أو قرارات تخل بالمكانة القانونية لمدينة القدس». كما زار وفد كنسي فلسطيني البرازيل للتعبير عن قلق الكنائس والمسيحيين في فلسطين من نية البرازيل نقل السفارة إلى القدس.

وفي مقابل ذلك، رحبت بعض القوى البرازيلية بهذا القرار، وكان في مقدمتها «المسيحيون الإنجيليون» الذين يبلغ عددهم نحو ٥٠ مليون نسمة، أي ثلث المجتمع البرازيلي، ويدعمون الحكومة الإسرائيلية، ويربطون بين عودة اليهود إلى الأرض المقدسة وإقامة دولة إسرائيل وعودة المسيح المنتظر.^{٦٠}

يحظى بولسونارو بدعم من الكنائس والشخصيات الإيفانجيلية في البرازيل، التي أصبح تأثيرها يتنامى بشكل ملحوظ بين أوساط المجتمع البرازيلي المتدين ذي الأغلبية. ٥١ تلعب هذه القوة الكبيرة تلعب دوراً مؤثراً ومتنامياً في تعزيز العلاقات مع إسرائيل، وهم الفئة الأكثر تعصباً

صفحة جديدة في العلاقات الفلسطينية — البرازيلية؛ سيكون لها تأثير واضح في مستقبل العلاقات الثنائية، وستؤدي إلى تراجع في مواقف البرازيل الداعمة لحقوق الشعب الفلسطيني، ونهاية للتقليد الدبلوماسي الذي حافظت عليه البرازيل لسنوات بالتزامها بقرارات الأمم المتحدة حول حل الدولتين في الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي.

إسرائيل والبرازيل: السلاح والاقتصاد

لا ينفصل الدور السياسي والدبلوماسي بين البرازيل وإسرائيل عن الدور العسكري والأمني، خصوصاً مع تنامي الصناعات العسكرية الإسرائيلية. وكما كان الدعم الدبلوماسي من قبل دول أميركا اللاتينية مهماً للحركة الصهيونية في العام ١٩٤٧ وإسرائيل في سنواتها الأولى في ظل رفض العديد من الدول العربية والإسلامية والآسيوية، وحتى بعض دول أوروبا الجنوبية، للاعتراف بها وإقامة علاقات معها، فالعلاقات العسكرية أصبحت ذات أهمية خاصة لإسرائيل.^{٦٦} وقد تم تصدير ما نسبته ثلث إلى نصف مبيعات إسرائيل من السلاح، في أواسط الثمانينيات إلى أميركا اللاتينية، وأن ١٨ دولة على الأقل من دول أميركا اللاتينية، ومنها البرازيل، قد استوردت أسلحة من إسرائيل، علماً أن الأمر لم يقتصر على بيع الطائرات والبنادق وأنظمة السلاح الإسرائيلية، بل تعداه إلى دور استشاري وتدريبية وإلى إدارة عمليات الاستخبارات ومحاربة الثوار في «الحرب القذرة» الداخلية في دولة عديدة من دول أميركا اللاتينية.^{٦٧} وعززت صناعات السلاح في البرازيل، كبرى بلدان أميركا اللاتينية، علاقاتها مع شركات السلاح الإسرائيلية، على الرغم من الموقف السياسي النقدي من قبل السلطة البرازيلية لممارسات إسرائيل في الأراضي المحتلة والمحيط الجغرافي.

ويورد خبر لوكالة (يو بي آي) من تل أبيب في ربيع العام ٢٠١١ أن إحدى شركات الصناعة العسكرية الإسرائيلية الكبرى «إلبيت للنظم» ربحت عقداً بقيمة ٨٥ مليون دولار لتطوير طائرات إف ٥ البرازيلية، كما لصناعة مشتركة للطائرات بدون طيار، مع شركة صناعة الطائرات البرازيلية «إمبراير». وهو عقد تم توقيعه أثناء معرض السلاح والطيران الأميركي اللاتيني الذي أقيم في العام ٢٠١١ في ريو دي جانيرو. وتحدث الخبر عن عدد من أشكال التعاون الأخرى بين شركات التصنيع العسكري الإسرائيلية والبرازيلية.^{٦٨}

وبالإضافة إلى ذلك، تشارك صناعة الدفاع الإسرائيلية في البرازيل في تدريب الشرطة العسكرية وتجهيزها، وهي

التي اتهمت بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان كتعذيب المعتقلين وقتلهم. ويواجه الشباب السود من الأحياء الفقيرة والمجتمعات المهمشة تهديداً بشكل خاص. وغالباً ما تستخدم قوات الأمن، كذلك، القوة المفرطة لقمع الاحتجاجات. وبوسع الحركات المؤيدة للفلسطينيين أن تعزز شراكاتها مع منظمات حقوق الإنسان والمنظمات الشعبية ومنظمات الضحايا المنددة بوحشية الشرطة لرفض الشراكة الإسرائيلية-البرازيلية القائمة على العنصرية وعنف الشرطة.^{٦٩}

وفي ريو دي جانيرو مثالاً يوضح هذا التضامن، إذ تُدرب الشركة الإسرائيلية الدولية لأنظمة الدفاع والأمن (ISDS) الشرطة في الأحياء الفقيرة باتباع الأساليب ذاتها المتبعة في قطاع غزة. وقد أبرمت عقداً مع السلطات لتأمين دورة الألعاب الأولمبية ٢٠١٦ في ريو دي جانيرو. وحينها تضافرت حركات فلسطينية مثل الحملة الشعبية لمقاومة جدار الفصل والاستيطان واللجنة الوطنية للمقاطعة مع حركات في ريو تدافع عن حقوق الإنسان في الأحياء الفقيرة وأطلقوا حملةً بعنوان «أولبياد خالٍ من الفصل العنصري» بهدف إلغاء العقد. ولا تزال الصفقة قائمة، ولا تزال الحملة ضد حضور الشركة الإسرائيلية في ريو دي جانيرو مستمرة.^{٦٦}

وتتطلع البرازيل إلى الاستفادة من الخبرات الإسرائيلية في مجال تكنولوجيا المعلومات، وتعزيز التعاون في مجال السلاح من خلال شراء طائرات إسرائيلية من دون طيار، تستخدمها قوات الأمن البرازيلية في حربها المرتقبة ضد عصابات المخدرات والجريمة المنظمة.

وتنوي إسرائيل بيع طائرات دون طيار للبرازيل لاستخدامها في معركتها ضد عصابات الإجرام والمخدرات والتجارة بالبشر في المدن البرازيلية الكبرى، كما تنوي إسرائيل تدريب الشرطة وقوى الأمن البرازيلية على مواجهة هذه العصابات المنظمة التي تتخذ من المدن الكبرى وأعماق الأذغال مقراً لها.^{٦٦}

كما أن علاقات البرازيل مع دولة الاحتلال، وخصوصاً العسكرية، لا يمكن وصفها بعلاقات «متوازنة»، فاتفاقية التجارة الحرة بينهما، واتفاقية التعاون الأمني، وكون البرازيل هي خامس أكبر مستورد للسلاح الإسرائيلي، وفتح مكتب للقوات المسلحة البرازيلية في تل أبيب، وشراء شركات إسرائيلية لصناعات سلاح برازيلية، ومساعدة البرازيل لهذه الشركات في التعاقد مع القوات المسلحة لبلدان أخرى في أميركا اللاتينية، إلخ.

ملاحظات ختامية

بناءً على المشاهدات والتحليلات المختلفة، ولا سيما بعد شهور عدة من اعتقال الرئيس اليميني بولسونارو سدة الحكم في البرازيل، فإن هذا الرئيس سيسعى جاداً لتطبيق برنامجه الانتخابي بما يتعلق بالسياسات الداخلية والعلاقات الخارجية لدولة البرازيل، إلا أن هذا التغيير لن يكون جذرياً أو راديكالياً في السنة الأولى على أقل تقدير. من المتوقع أن تتغير سياسات البرازيل الخارجية المرتبطة بفلسطين وقضيتها، وبمصرح الصراع الفلسطيني الإسرائيلي لصالح إسرائيل، لكن ليس بشكل انقلابي متهور من قبل الرئيس بولسونارو. ستبقى قضية نقل السفارة البرازيلية من تل أبيب إلى القدس حاضرة في تصريحات المسؤولين البرازيليين، إلا أن التوقعات تشير إلى أن هذا القرار لن يتم اتخاذه على أرض الواقع في السنة الأولى من حكم بولسونارو. وفي حال تم اتخاذ القرار بشكل جدي فسيكون له تأثيرات ارتدادية تأخذ شكل لعبة الدومينو، إذ ستأثر دول أخرى في أميركا اللاتينية بهذا القرار البرازيلي الخطير، بحيث تقوم بتبني الخطة البرازيلية الخطيرة نفسها.

فلسطينياً، يجب التحرك سريعاً ضمن رؤية استراتيجية شاملة تتكامل فيها الرواية الفلسطينية التاريخية والمسارات السياسية لعملية التسوية والعلاقات الاقتصادية التراكمية التي تربط البرازيل مع الدول العربية والإسلامية، بحيث تتناغم كل هذه العوامل والفواعل والمتغيرات بثني البرازيل عن هذه الخطوة غير المحسوبة سياسياً أو اقتصادياً.

ستتحول البرازيل في عهد الرئيس بولسونارو من دولة لطالما تطلع إليها الفلسطينيون كحليفة ومساندة لهم ومناصرة لحقوقهم المشروعة في مواجهة الانحياز المطلق لإسرائيل من قبل الولايات المتحدة، وملتزمة على مدى العقود الماضية بالحياد والتوافق الدولي حيال الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، بما فيه وضع مدينة القدس الخاص، إلى دولة تتبنى مواقف داعمة ومؤيدة لإسرائيل، ومتنكرة لالتزاماتها الدولية ولحكومتها السابقة التي اعترفت رسمياً بفلسطين كدولة، ما يجعلها في توافق تام مع توجهات إدارة الرئيس ترمب التي خرجت عن الموقف الرسمي المتعارف عليه للإدارات الأمريكية المتتالية فيما يخص الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي.

فهذه علاقات تنتهك المادة (٤) من الدستور البرازيلي التي تنص على بناء السياسة الخارجية على احترام حقوق الإنسان التي تنتهكها دولة الاحتلال الإسرائيلي يومياً وتنتهك غيرها من المواثيق الدولية التي وقعتها البرازيل، لكنها نموذج للعلاقات الفلسطينية الخارجية يذكر بعهد مضى كان الموقف من دولة الاحتلال هو معيار تحديد هذه العلاقات.^{٦٢}

وبشأن الجانب الاقتصادي، فقد وقعت إسرائيل اتفاقية تجارة حرة، في كانون الأول ٢٠٠٧، مع كتل «ميركوسور» (سوق الجنوب بالإسبانية) للتجارة الحرة في جنوب القارة اللاتينية، وهو التكتل الذي كان يتشكل عند انطلاقه في التسعينيات من البرازيل والأرجنتين وأورغواي وباراغواي. وجرى التوقيع الأولي لهذه الاتفاقية بحضور اسحق ليفون، ممثل إسرائيل في منظمة التجارة الدولية. وهي أول اتفاقية بين ميركوسور ودولة خارج القارة.

وكان التبادل التجاري بين إسرائيل وهذه الدول اقتراب من ١,٦ مليار دولار عام ٢٠٠٦. ولقد صادقت البرازيل على اتفاقية التجارة الحرة بين إسرائيل وتكتل «ميركوسور» قبل جولة الرئيس البرازيلي في الشرق الأوسط بقليل، أي في أوائل العام ٢٠١٠. وكانت التجارة الثنائية مع إسرائيل قد بلغت ١,٦ مليار دولار في العام ٢٠٠٨ مع فائض واضح لصالح إسرائيل. وهناك رغبة لدى البرازيل في توسيع التجارة إلى مجالات أخرى غير تجارة الأسلحة بين البلدين. وفي هذا الإطار، احتج الرئيس الفلسطيني محمود عباس، رسمياً، حين لقاؤه مع الرئيس لولا سليفيا بكون الاتفاق لا ينص على استبعاد منتجات المستوطنات الإسرائيلية. كما كانت هذه الاتفاقية خيبة أمل كبيرة للدبلوماسيين الفلسطينيين، وللحراك الداعم لفلسطين أيضاً، لأن الاتفاقية لم تستثن بضاعة المستوطنات من المعاملة الجمركية التفضيلية، ولا ألزمت إسرائيل بذكر مصدر المنتجات المصنوعة داخل الأراضي المحتلة المدارة إسرائيليًا منذ سنة ١٩٦٧. كما وقد أرسل رئيس الوزراء الفلسطيني سلام فياض في العام ٢٠٠٩ رسائل إلى حكومات الأرجنتين والبرازيل، للتذمر من هذه الاتفاقية.^{٦٣}

وفي العام ٢٠١١ أنهت البرازيل إجراءات اتفاقية تجارية مع إسرائيل، وعلى إثرها زادت مستويات ومجالات التجارة بين البلدين، لا سيما في قطاعات التربية والعلوم والزراعة ومجال الصحة والطب؛ لتصبح البرازيل أكبر شريك تجاري لإسرائيل في أميركا اللاتينية.^{٦٤}

١. لا يختلف الباحثون في حقل العلاقات الدولية على أن بنية النظام الدولي تشهد في المرحلة الراهنة تغيرات هيكلية في توازن القوى التقليدي تؤثر كماً وكيفاً على مجمل التفاعلات بين الفاعلين الدوليين، ومن ثم على طبيعة القواعد الحاكمة لهذه التفاعلات. وتعمزت قناعة هؤلاء الباحثين على إثر تداعيات الأزمة المالية العالمية، وتساعد أهمية قضايا دولية عالمية غير تقليدية، تتجاوز آثارها السلبية الحدود السياسية للدول؛ مثل تغير المناخ والانتشار النووي والتلوث والإرهاب وتدفق اللاجئين وأمن الطاقة وغيرها. انظر: ميغيل دياز وباولو أليدا. البرازيل: قطب دولي جديد، موقع إسلام أون لاين، <https://archive.islamonline.net/?p=432>
٢. المتبع لسلوك السياسة الخارجية البرازيلية وخياراتها على المستوى الدولي يمكن وصفها بأنها قوة متوسطة الوزن. ولقد صُفّت القوى المتوسطة بناءً على مقاييس مختلفة: اعتماداً على موارد قوتها، مثل: القدرات العسكرية أو القاعدة الديمغرافية والاقتصادية. ويستعمل مصطلح القوى المتوسطة في مجال العلاقات الدولية لوصف الدول التي لا تتوفر على صفة القوة الكبرى، ولكنها تملك أسباب التأثير الدولي. ويعرف «روبرت كيوهان» القوى المتوسطة بأنها دول يعترف قادتتها بعجزهم عن التصرف بفعالية بمفردهم، بيد أنه بإمكانهم التأثير داخل مجموعة صغيرة أو عبر مؤسسات دولية. وتنتهج البرازيل «مقاربة التوازن الناعم» إلى جانب شريكها: الهند وجنوب إفريقيا. وتسلك هذه الدول، بوصفها أعضاء في نادي (IPSA)، سياسة «القوى المتوسطة» وهي تدافع عن مبادئ المواطنة العالمية الرشيدة والتعددية الديمقراطية. انظر: البرازيل القوة الصاعدة من أمريكا اللاتينية، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، ٢٠١٠، ص ١١٣.
٣. تعد البرازيل من أبرز القوى الصاعدة في قارة أمريكا الجنوبية، حيث استطاعت تخطي فترات عدم الاستقرار السياسي التي شهدتها منذ نهاية فترة الحكم العسكري في عام ١٩٨٥. كما وأنها تخضت التداعيات الكارثية للأزمة المالية العالمية التي تفجرت في العام ٢٠٠٨؛ لتصبح من أكثر الدول المؤهلة للقيام بدور فاعل في ميدان إقليمها والعالم كذلك. المرجع السابق، ص ١١٤.
٤. تُعتبر البرازيل، اليوم، دولة ذات وجود نشط في كل قارة. بل إنها طرحت المشروع البرازيلي - البرتغالي الأفريقي التي لا تستطيع البرتغال بمفردها الاستفادة منه، وإنشاء نوع من «الكومنولث» البرازيلي يساندها في ذلك أفضل الخدمات الدبلوماسية من أجل تخطيط وتنفيذ مصالحها. انظر: ميغيل بورييلي. العلاقات الدولية لأمريكا اللاتينية، تحرير روجر هيوك، دن. ٢٠٠٢، ص ٣٧٢.
٥. إن الجهود الدولية التي تبذلها البرازيل لها أهداف؛ في مقدمتها تعديل بنية النظام الدولي بطريقة أداء ومنهج واتفاقيات منظمة التجارة الدولية وتعديل محاور معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، وإن المرتكزات الأساسية للسياسة الخارجية البرازيلية على المستوى الدولي تقوم على الالتزام بمبادئ الأمم المتحدة الساعية إلى دعم السلام العالمي والمشاركة في حفظ الأمن الدولي والوقوف بوجه سباق التسلح وانتشار أسلحة الدمار الشامل، كما أن السياسة الخارجية البرازيلية تمتاز بالشفافية التي جعلت منها قوة إقليمية حقيقية ذات وزن على الساحة الدولية. انظر: عبد الكريم الحسن، البرازيل القوة الناهضة التطلع الإقليمي والدور الدولي، الحوار المتمدن، ٢٠١١/٦/١١، <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=262764&r=0>
٦. نجحت البرازيل في جمع قادة دول أمريكا الجنوبية في شيلي للتباحث حول الاستقطاب السياسي في بوليفيا، كما قامت بدور رئيس في
- استعادة الاستقرار في هاييتي بعدما تم اختيارها كرئيس لبعثة الأمم المتحدة لحفظ الاستقرار والأمن في هاييتي، واستطاعت أيضاً تعزيز نفوذها في المنطقة بقرارها قبول ضم السلفادور لمبادرة الإنشائات العالمية. انظر: دانييل فليمس. الخيارات الإقليمية والدولية للسياسة الخارجية البرازيلية، في: البرازيل: القوة الصاعدة من أمريكا اللاتينية، (مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٠)، ص ٨٨.
٧. سعت البرازيل إلى تعزيز نفوذها في محيطها الإقليمي منذ عودة الحكم المدني، مع تركيزها على التعبير عن قضايا أميركا الجنوبية ومصالح الدول النامية في مختلف المؤسسات الدولية؛ لتصبح، وبحق، متحدتاً رسمياً باسم أميركا الجنوبية. ولعل هذا يفسر وصف وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة «كوندوليزا رايس» البرازيل، في عام ٢٠٠٧، بأنها «قوة إقليمية وشريك عالمي»، وهو وصف لم تُوصف به البرازيل على مدار تاريخها الحديث. انظر: ميغيل دياز وباولو أليدا. البرازيل... قطب دولي جديد، مرجع سابق.
٨. دانييل فليمس. الخيارات الإقليمية والدولية للسياسة الخارجية البرازيلية، ص ٨٨.
٩. صدفه محمد محمود، خريطة العلاقات الدولية والإقليمية الجديدة للبرازيل، موقع المجلة، ٢٦/١/٢٠١٩، <https://cutt.ly/NwMMv0R>
١٠. إن نجاح السياسة الخارجية البرازيلية يتوقف أولاً وأخيراً على شخصية الرئيس البرازيلي. قوته تكمن في استطاعته التوافق مع من لا يمكن الاتفاق معه. فمنذ أيامه الأولى في سدة الرئاسة، استقبل لولا الرجل الأثمي في النظام الكوبي، ثم أعلن تعاطفه الحميم مع جورج بوش الابن الذي كان يرأس الولايات المتحدة الأمريكية. كذلك، فخلال ثمان سنوات على قمة هرم السلطة، أمضى لولا أكثر من عام كامل في زيارات رسمية، مصحوباً في كل مرة بمجموعة من أرباب العمل، مضاعفاً الاتفاقات الاقتصادية في العالم أجمع، وجاهداً لفرض وجود البرازيل على الساحة السياسية الدولية، دون إهمال أي قارة. انظر: فرانسس ٢٤، لولا دا سيلفا والسياسة الخارجية للبرازيل، ٣٠/٠٩/٢٠١٠، <https://cutt.ly/qwMMWx2C>
١١. مجموعة «العشرين» التي أصبح مجموع أعضائها ثلاثاً وعشرين دولة عام ٢٠٠٩ تحاول اليوم فرض مطالبها، وتطلب تعويضات عن فتح أسواقها للبلدان الغنية. هذا الحلف الجنوبي - الجنوبي يفتح آفاقاً جديدة للبلدان الناشئة، تسمح لها باعتماد خطط تفاوض تجارية على أسس جديدة ومن موقع قوة مع بلدان الشمال.
١٢. ساهمت سياسات سيلفا الاقتصادية الليبرالية في تعزيز علاقات البرازيل مع حكومات يمين الوسط في الإقليم وخاصة في كولومبيا. انظر: المرجع السابق.
١٣. تميزت السياسة الخارجية البرازيلية خلال تلك الفترة بقدر كبير من الانتقائية والتوازن، وبصفتها أكبر دولة في أمريكا اللاتينية، حرصت البرازيل على ترسيخ استقلالها الذاتي بعيداً عن الهيمنة الأمريكية، وذلك من خلال إقامة شبكة متنوعة من الشراكات الإقليمية والتحالفات الدولية مع الاهتمام بشكل خاص بتعزيز التعاون مع بلدان الجنوب. انظر: صدفه محمد محمود، خريطة العلاقات الدولية والإقليمية الجديدة للبرازيل، موقع المجلة، مرجع سابق.
١٤. تشهد البرازيل تحولاً سياسياً تمثل في صعود اليمين المتطرف. وتوحي الإهراصات الأولية بأن فرص النجاح محدودة بسبب المشاكل الاقتصادية التي تتخبط فيها البرازيل وقضايا الفساد وانعدام الأمن، والتحديات الخارجية، على الرغم من محاولة بولسونارو بثّ الأمل في مخيال الشعب البرازيلي من خلال حزمة

من الوعود؛ فشعاراته وسياساته ستخلق من دون شك توترات داخلية وخارجية كثيرة قد تعيد البرازيل إلى التخبط أكثر في دوامة الأزمة، والدليل على ذلك ارتفاع وتيرة الاحتجاجات على فوز بولسونارو خصوصاً في أوساط أنصار اليسار. انظر: قاسم السعدي، السياسة الخارجية للبرازيل بعد انتهاء الحرب الباردة وأثرها على النظام الدولي (٢٠٠٢ - ٢٠١٠)، ٢١/٢/٢٠٠٨، <https://cutt.ly/DwMMS4V>

١٥. بشأن العلاقة مع واشنطن، فالتوقع تقارب أكبر معها، حيث أن الإعجاب لبولسونارو للسياسات التي ينفذها التي يمكن أن يؤدي إلى استراتيجية لزيادة التقارب بين البلدين، معززة بتقاسم الأفكار، خصوصاً في انتقاده كل من الهجرة، والأمم المتحدة وفنزويلا والصين، والقرب من السياسة الإسرائيلية.

١٦. يتضح من خلال تحليل تصريحات الرئيس بولسونارو أن خريطة العلاقات الدولية للبرازيل ستشهد تغيرات وتجاوزات مهمة وعميقة؛ إذ سيكون هناك تقدم وتحسن على صعيد العلاقات ببعض القوى الدولية، وانحسار وتوتر في العلاقات مع بعض القوى الأخرى. ١٧. أيمن يوسف، معاني صعود اليمين المحافظ في البرازيل في انتخابات ٢٠١٨ داخلياً وخارجياً وفلسطينياً، شؤون فلسطينية، العددان: ٢٧٥ و٢٧٦، (٢٠١٩)، ص ١٧٩.

١٨. في منتصف عقد السبعينيات أقامت الإدارات المحافظة و/أو السلطوية في دول أمريكا اللاتينية، باستثناء البرازيل، علاقات وطيدة بإسرائيل من خلال المساعدات العسكرية و/أو المعونة الإنمائية، حيث زودت إسرائيل الديكتاتوريات العسكرية بالأسلحة والنقل العسكري والمعدات الاستخباراتية والتدريب على مكافحة التمرد، وحتى المشورة في العلاقات العامة. انظر: محمد السيد سليم، أميركا اللاتينية وسياسة الأبرتاتيد والنزاع العربي - الإسرائيلي، في كتاب: العلاقات الدولية لأميركا اللاتينية، تحرير: روجر هيوكوك، د. ن. ٢٠٠٢، ص ٢٨٠.

١٩. انطلاقاً من المبادئ التي تحكم النظرة البرازيلية إزاء القضية الفلسطينية، فقد وقفت البرازيل في أغلب الأحيان على الحياد طوال مسيرة هذا الصراع؛ ولم تشذ عن هذه القاعدة سوى مرة واحدة مالت فيها لصالح العرب «بدرجة أكثر مما اعتادته من قبل»؛ وكان ذلك أوائل سبعينيات القرن الماضي؛ حينما كانت في أشد الحاجة إلى استرضاء العرب من أجل استمرار تدفق النفط العربي إليها. انظر:

UN Resolution 3379 "Elimination of all forms of racial discrimination" adopted by the General Assembly, UNBISNET. bit.ly/2sj34Mj

٢٠. إن ما يحدث من تراجع الدعم لفلسطين عالمياً، يعزى إلى ضعف الخطاب الفلسطيني في التعامل مع شعوب العالم وأنظمتها، ولا بد أن تلعب الجامعة العربية دوراً أكبر في حشد الدعم العالمي، والتوجه نحو أميركا اللاتينية لإعادة استثمار مواقف دولها في التحشيد لصالح القضية المركزية.

٢١. كان لسياسات البرازيل تحت حكم اليسار الاشتراكي تأثير كبير على دول أميركا اللاتينية، للاعتراف بفلسطين كدولة تحت الاحتلال لها الحق في تقرير المصير والاستقلال والتحرر السياسي، إذ تبعها مباشرة اعتراف كل من الأرجنتين وبوليفيا والإكوادور في الشهر ذاته، ثم اعترفت معظم دول أميركا الجنوبية في الأشهر الثلاثة الأولى من العام ٢٠١١ بدولة فلسطين، وبلغت موجة الاعتراف في أميركا اللاتينية أوجها حتى العام ٢٠١٣، إذ إنه باستثناء المكسيك وبنما، باتت دول أميركا اللاتينية قاطبة تعترف رسمياً بفلسطين كدولة. انظر: أيمن يوسف، معاني صعود اليمين ...، ص ١٨٤.

٢٢. أثناء الحرب على غزة ٢٠١٤، قامت البرازيل بسحب سفيرها في تل أبيب في ٢٤ تموز وذلك احتجاجاً على العملية الإسرائيلية،

وقبلها أصدرت الخارجية البرازيلية بياناً ورد فيه «دولة البرازيل تحتج وبشدة على الممارسات التي يقوم بها الجيش الإسرائيلي واستخدامه القوة المفرطة ضد الفلسطينيين». وفي ٢٨ تموز وصفت الرئيسة ديلما روسيف العملية الإسرائيلية بأنها مجزرة، وقالت «ما يجري في غزة أمر خطر، لا أعتقد أنه إبادة ولكن أعتقد أنه مجزرة، هو إجراء غير متكافئ». وعلق المتحدث باسم الخارجية الإسرائيلية على مسألة سحب السفير بالقول إن سحب السفير «هو تجسيد مؤسف للسبب الذي يجعل البرازيل، العملاق الاقتصادي والثقافي، تبقى قزماً دبلوماسياً». انظر: نجاح سليمان، العلاقات الإسرائيلية البرازيلية، بين صراع الرؤساء والشعوب، موقع الميادين، ١٨/٤/٢٠١٩.

<https://cutt.ly/hw1DZVP>

٢٣. في الوقت الذي كانت فيه الحكومات اليسارية في أميركا اللاتينية تقوم بلفقات تصب في مصلحة الحقوق الفلسطينية، فإنها لم تهدد المصالح المادية الإسرائيلية. وعلى سبيل المثال، تفاوضت إسرائيل والسوق المشتركة الجنوبية «ميكروسور» (كتلة إقليمية في أميركا الجنوبية تضم الأرجنتين والبرازيل وأوروغواي وباراغواي) وأبرمتا اتفاق تجارة حرة في نيسان ٢٠١٠. وطراً منذئذ ارتفاع كبير على الصادرات الإسرائيلية إلى هذه السوق، من ٨٠٧ مليون دولار في ٢٠٠٩ إلى ١,٣ بليون دولار في ٢٠١٢. وصارت البرازيل أكبر مستورد للصادرات الإسرائيلية في أميركا اللاتينية، حيث تستأثر بثلاث تلك الصادرات. انظر: سيسيليا باييزا، تحول أميركا اللاتينية إلى اليمين: آثاره على فلسطين، شبكة السياسات الفلسطينية، ١٠/٢/٢٠١٧.

<https://2u.pw/8WEvs>

٢٤. سيسيليا باييزا، فلسطين في سياق أميركا اللاتينية، في كتاب: فلسطين دولياً، (رام الله: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠١٨)، ص ١٣٣ - ١٥٢.

٢٥. لدى البرازيل سفارة في تل أبيب وقنصلية شرفية في حيفا، كذلك لدى إسرائيل سفارة في برازيليا وقنصلية عامة في ساو باولو، وتحافظ الدولتان على علاقات وثيقة في المجالات السياسية والعسكرية، ولديهما درجة من التعاون في مجال التسلح، البرازيل دولة كاملة العضوية في تجمع حلفاء إسرائيل، وهو منظمة دعائية سياسية داعمة لإسرائيل عبر نواب البرلمان في حكومات حول العالم. انظر: نجاح سليمان، العلاقات الإسرائيلية البرازيلية، مرجع سابق.

٢٦. كانت أهم مبادرة من جانب حكومة سليفيا التي تجمع في توجهاتها بين بذل الجهود من أجل تدعيم التقارب بين دول أميركا اللاتينية، والرغبة في إقامة علاقات أوثق مع العالم العربي — هي إنشاء «قمة أميركا اللاتينية — الدول العربية» المعروفة اختصاراً (ASPA)، وقد تعهدت حكومة سليفيا هذا التعاون بالرعاية. انظر: سالم ناصر، العلاقات البرازيلية العربية... الواقع والمأمول، في: البرازيل: القوة الصاعدة من أميركا اللاتينية، (مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٠)، ص ١٢٥.

٢٧. دخلت البرازيل مع رئاسة سليفيا مرحلة جديدة تبوأ فيها مكانة مرموقة على صعيد العلاقات الدولية. ويعود ذلك بشكل أساسي إلى التغييرات العميقة التي شهدتها البلاد من قبيل ترسيخ المسار الديمقراطي، والأداء الاقتصادي المتميز، إلى جانب دعم العدالة الاجتماعية. وقد واكب ذلك انتهاجها لسياسة خارجية فاعلة وجريئة. ففي السنوات الثماني الأخيرة عملت الدبلوماسية البرازيلية على توثيق علاقات بلادها مع بلدان الشرق الأوسط، ودخلت في حوارات ثنائية وعمل مستوى المنطقة، لدعم التعاون الاقتصادي والثقافي، وقد ساعدت الاتصالات المكثفة مع دول المنطقة

في إقامة شراكات قائمة على التفاهم والثقة والاحترام المتبادل. انظر: سيسيليا بايزا. لماذا توقفت أميركا اللاتينية عن دعم فلسطين؟، مجلة ميم، ١١/٦/٢٠١٨، <https://cutt.ly/swM1fng>.

٢٨. وعلى الرغم من أن القضايا الدولية ليست عنصراً أساسياً في التحول، فإن «العقد الذهبي» الذي شهدته العلاقات البرازيلية-الفلسطينية بات رمزاً لما يرفضه اليمين باعتباره سياسة خارجية «أيديولوجية»، ويبدو أن عودة الأحزاب اليمينية إلى الحكم في البرازيل أوصدت الباب في وجه التقارب الفلسطيني-البرازيلي، فالصلات المختارة بين اليمين وإسرائيل مهمة، ذلك بأن مركبها الصهيوني الإنجيلي. انظر: سيسيليا بايزا، فلسطين في سياق أميركا اللاتينية، ص ١٤٧.

٢٩. على الرغم من ذلك، إلا أن منظمة اليونسكو تبنت في ١٣ تشرين الأول، قراراً مماثلاً تنتقد فيه أفعال إسرائيل العدائية بشدة داخل المسجد الأقصى وحوله في القدس الشرقية المحتلة. وقد اعتمد القرار بـ ٢٤ صوتاً معه، و٦ ضده، وبامتناع ٢٦ حكومة عن التصويت. ومع أن البرازيل لم تغير تصويتها مع القرار، إلا إن ممثلها أشار خلال جلسة المجلس إلى أن من المرجح ألا تؤيد بلده قرارات كهذه في المستقبل. انظر: سيسيليا بايزا، فلسطين في سياق أميركا اللاتينية، ص ١٢٨.

٣٠. فبعد أقل من شهر على تعيين خوسيه سيريا، الحاكم السابق لساو باولو المشهود له بعلاقات طويلة الأمد مع المنظمات البرازيلية اليهودية المؤيدة لإسرائيل والمسؤولين الإسرائيليين، وزيراً لخارجية البرازيل في أيار ٢٠١٦، أعلن أن البلاد ستعيد النظر في التصويت الذي أدلت به مؤخراً لصالح قرار اليونسكو بشأن القدس، والذي يحث إسرائيل على وقف «الاعتداءات والتدابير غير القانونية ضد حرية العبادة ووصول المسلمين إلى أماكنهم المقدسة». انظر: المرجع السابق، ص ١٢٨.

٣١. وعد بولسونارو بتغيير أنماط تصويت البرازيل داخل الأمم المتحدة، وفي المنظمات الدولية الأخرى، حيث اعتبر أن النمط البرازيلي معاد لإسرائيل. انظر: أيمن يوسف، معاني صعود اليمين ...، ص ١٨٣.

٣٢. قام بولسونارو، خلال زيارته لإسرائيل، بزيارة حائط المبكى؛ ما شكل في الأعراف الدولية تجاهلاً لصفة القدس كمدينة محتلة، كما أنه لم يحاول الاتصال بالرئيس الفلسطيني أو السلطة الوطنية كما يفعل كافة قادة العالم في حال زيارتهم لإسرائيل، كذلك لم يتضمن البرنامج أي زيارات للأماكن المقدسة المسيحية والإسلامية، مما يشكل اعتناقاً بتهود القدس.

٣٣. هذه التصريحات سبقت انتخابه رئيساً للبرازيل في نهاية العام الماضي، إذ كان يستخدم هذه التصريحات ذات الطابع الديني لكسب تأييد المسيحيين المتدينين في البرازيل، سواء كانوا «كاثوليك» أو «بروتستانت» في معركته الانتخابية ضد التيار اليساري المعارض لسياسته الخارجية. انظر: المرجع السابق، ص ١٨٥.

٣٤. كان عدد المؤيدين من أميركا اللاتينية ١٣ صوتاً ومعارضة صوت واحد، وامتناع ستة أصوات. وكان السبب الرئيس لتأييد أميركا اللاتينية لإسرائيل هو الحملة الصهيونية المنظمة التي شنتها المنظمات الصهيونية في أميركا اللاتينية خلال السنوات الثلاث التي سبقت التقسيم. انظر: داود تلحمي، أميركا اللاتينية والكاريزمي ... انقلاب كبير في مواقف دول القارة بين الأربعينيات الماضية ومطلع القرن الجديد، في كتاب: علاقات إسرائيل الدولية... السياقات والأدوات، الاختراقات والإخفاقات، (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية» مدار، ٢٠١٤)، ص ٨١ — ١٢٤.

٣٥. المرجع نفسه، ص ٨٧.

٣٦. محمد السيد سليم، أميركا اللاتينية وسياسة...، ص ٣٨٣.

٣٧. محمد السيد سليم، أميركا اللاتينية وسياسة...، ص ٣٨٤.

٣٨. محمد السيد سليم، أميركا اللاتينية وسياسة...، ص ٣٨٦.

٣٩. المرجع ذاته، ص ٣٨٧.

٤٠. جميل مصعب حمود، أميركا اللاتينية واليسار: الابتعاد عن الجار الأمريكي اقتراب من فلسطين، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٧٩، (٢٠٠٩)، ص ٦٥.

٤١. صرح بولسونارو في مقابلة تلفزيونية أجراها مع شبكة «أس بي سي تي» البرازيلية، بتاريخ ٤/١٩/٢٠١٩، هي الأولى منذ توليه مهامه الرئاسية، مطلع العام ٢٠١٩، عزمه على نقل سفارة بلاده في إسرائيل من تل أبيب إلى القدس، وسبقها تصريحه لصحيفة «إسرائيل اليوم»، بتاريخ ١١/١٨/٢٠١٨، بعد أيام على فوزه بالولاية الثانية من الانتخابات على مرشح حزب العمال فرناندو حداد، إضافة إلى تهديده خلال حملته الانتخابية، بإغلاق السفارة الفلسطينية في العاصمة برازيليا. انظر: عبد الله عواد، العلاقات الفلسطينية البرازيلية في عهد الرئيس بولسونارو. (رام الله: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية — مسارات، ٢٠١٩)، ص ٢٧٨.

٤٢. مسألة الاعتراف بالقدس «عاصمة إسرائيل الأبدية والموحدة» لا تُشكل أمراً جديداً بالنسبة إلى أميركا اللاتينية... ففي سنة ١٩٨٢، وفي اختلاف تام مع المجتمع الدولي، قررت كوستاريكا والسلفادور تأسيس بعثات لها في القدس، الأمر الذي جعلهما الدولتين الوحيدتين في العالم اللتين لم تحترما المعايير الدولية. لكن في آب ٢٠٠٦، وكجزء من النزعة الإيجابية في العلاقات الفلسطينية — الأميركية اللاتينية، قررت كوستاريكا نقل سفارتها من القدس إلى تل أبيب. وظلت كوستاريكا على قرارها على الرغم من الضغوطات الإسرائيلية، ثم تبعتها السلفادور في الشهر ذاته. أما ارتجاع غواتيمالا الأخير فيمثل نهاية تلك النزعة. انظر: المرجع السابق، ص ٢٧٨.

٤٣. اقتصر الرد الرسمي الفلسطيني على الرفض والتديد والدعوة للتدخل، في حين كان رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو من أول المهنئين بفوز بولسونارو، وشارك في مراسم تنصيبه، في أول زيارة من نوعها يقوم بها رئيس وزراء إسرائيلي إلى البرازيل.

٤٤. أدى تبني إسرائيل في سنة ١٩٨٠ لقانون يُعلن القدس «عاصمة إسرائيل الأبدية والموحدة» إلى إصدار مجلس الأمن الدولي لقرار دعا من خلاله الدول إلى نقل سفاراتها إلى تل أبيب. وقد امتثلت تسع دول في أميركا اللاتينية لهذه القرار على الفور وهي: بوليفيا، وتشيلي، وكولومبيا، وكوستاريكا، وإكوادور، والسلفادور، وبنما، وأوروغواي، وفنزويلا. في المقابل، أجلت جمهورية الدومينيكان وغواتيمالا ذلك إلى غاية سنة ١٩٨٢، لكنهما نفذتا القرار في نهاية المطاف. انظر: سيسيليا بايزا، لماذا توقفت أميركا اللاتينية عن دعم فلسطين؟، مرجع سابق.

٤٥. تشبّه المرشح البرازيلي اليميني المتطرف جايزير بولسونارو بدونالد ترامب في العديد من المناسبات؛ إذ تجمع بينهما قواسم مشتركة: من ذلك التصريحات المثيرة للجدل، والمسيرة السياسية المحفوفة بالأسئلة والشكوك، كما أن بولسونارو ذو شخصية مرحة وكاريزما مكنته من التأثير في الجماهير، ويُسرتا له مهمة استقطابها. لكنه غير قادر على تقديم حلول وأجوبة للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي أصبحت ترهن حاضر البرازيليين ومستقبلهم، في خضم تزايد معدلات التضخم والبطالة والجريمة، وتغول الفساد. انظر:

Jaylan Boyle, Lula Visits Israel, Backs Palestine, the Rio Times, 232010/3/. bit.ly/2FqkEFl

٤٦. تعهد بولسونارو خلال حملته الرئاسية بنقل السفارة البرازيلية إلى القدس، ولكنه تراجع نسبياً عن هذا الموقف خلال زيارته إلى إسرائيل، واكتفى بفتح «مكتب تجاري» في المدينة المقدسة. وأرجع

البعض هذا التراجع لأسباب تكمن في أن ناخبي الرئيس البرازيلي ينقسمون بين المسيحيين المتشددون الذين يؤيدون إسرائيل ولوبي تجارة اللحوم القوي، والذي يخشى من أن يؤدي نقل السفارة البرازيلية إلى القدس إلى حملة مقاطعة عربية للحوم البرازيلية الحلال، والتي تشكل جزءاً رئيساً من عائدات هذا اللوبي. انظر: نجاح سليمان، مرجع سابق، وكذلك، انظر:

Arab League tells Brazil's Bolsonaro Israel embassy move could harm ties, Reuters, 11/2018/12/. reut.rs/2B73JVe

٤٧. إن ما يحدث من تراجع الدعم لفلسطين عالمياً، يعزى إلى ضعف الخطاب الفلسطيني في التعامل مع شعوب العالم وأنظمتها. ولا بد أن تلعب الجامعة العربية دوراً أكبر في حشد الدعم العالمي، والتوجه نحو أميركا اللاتينية لإعادة استثمار مواقف دولها في التحشيد لصالح القضية المركزية.

٤٨. انظر: كلمة الرئيس محمود عباس خلال ترأسه اجتماع القيادة الفلسطينية، الصفحة الرسمية للرئيس محمود عباس على فيسبوك، ٢٢/١٢/٢٠١٨، bit.ly/2H1ArX9

٤٩. منظمة التحرير الفلسطينية تحث على قرار نقل السفارة البرازيل إلى القدس، شبكة سكاى نيوز العربية، تشرين الثاني ٢٠١٨.

٥٠. يحظى بولسونارو بدعم من الكنائس والشخصيات الإيفانجيلية في البرازيل، التي أصبح تأثيرها يتنامى بشكل ملحوظ بين أوساط المجتمع البرازيلي المتدين ذي الأغلبية الكاثوليكية. ففي العام ١٩٨٠، شكل الإيفانجيليون ٦,٦٪ من البرازيليين، وتزايد عددهم في السنوات الأخيرة ليصبحوا ما يقارب ٢٧٪ من إجمالي عدد السكان في العام ٢٠١٧. ويعتبر أتباع الكنيسة الإيفانجيلية أكثر تأثراً بكنائسهم في توجهاتهم السياسية والاجتماعية مقارنة بنظرائهم من أتباع الكنيسة الكاثوليكية. وقد وصل بعض أفرادها إلى صفوف النخب الاقتصادية والسياسية والبرلمانية في البرازيل. انظر:

Peter David Arnould Wood, Brazilian evangelicals, swinging hard to the right, could put a Trump-like populist in the presidency, The Conversation, 6/2018/8/. bit.ly/2Qz1jEc.

٥١. ينعكس هذا التأثير على بولسونارو بشعار حملته الانتخابية «البرازيل قبل كل شيء، والله فوق الجميع»، وبواقفه المؤيدة لإسرائيل. ولم يتخل عن انتمائه الكاثوليكي، إلا أنه يمارس طقوسه الدينية في كنيسة إيفانجيلية مع عائلته. وزار إسرائيل في أيار ٢٠١٦، وتعمد في نهر الأردن في رحلة حج نسقتها الكنيسة الرسولية، أضفت الصبغة الرسمية على علاقته مع الإيفانجيليين. انظر:

Anthony Faiola and Marina Lopes, 'Just like Trump': Bolsonaro leads Brazil's presidential race with right-wing populist pitch, The Washington Post, 4/2018/10/. wapo.st/2REXwKn

٥٢. يلعب التجمع الإنجيلي، ثالث أقوى كتلة في مجلس النواب البرازيلي، دوراً متنامياً في تعزيز العلاقات بين السياسيين اليمينيين وإسرائيل. ويبلغ عدد الإنجيليين في البرازيل قرابة ٥٠ مليون، ويشكلون ثاني أكبر تجمع في العالم بعد الولايات المتحدة، ويُعتبرون لقمة سائغة للصهيونية المسيحية. انظر: سيسيليا باييزا، فلسطين في سياق أميركا اللاتينية، مرجع سابق، ص ١٣٩.

٥٣. يشكل الإنجيليون الآخذون في التكاثر ثمرة سهلة الالتقاط بالنسبة إلى الصهيونية المسيحية. فعمدة ريو دي جانيرو، مارسيلو كريفيلا، هو أسقف «الكنيسة العالمية للمكوث لله». واللافت للنظر، أنه بعد مرور فترة قصيرة على انتخابه، كانت إسرائيل هي رحلته الأولى خارج البرازيل، وكان هدفه هو اللقاء بنتنياهو، ونير بركات رئيس بلدية القدس. انظر: المرجع السابق، ص ١٤٠.

٥٤. الجالية اليهودية في البرازيل هي التاسعة في العالم من حيث العدد حتى ٢٠١٠، وفقاً لإحصاء المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء.

ويُقدّر اتحاد البرازيل اليهودي عدد اليهود في البلاد بحوالي أكثر من ١٢٠,٠٠٠ يهودي، وفي إسرائيل، يعيش حوالي ٢٠,٠٠٠ برازيلي. وخلال عمل أوسفالدو أرانها وزيراً للعلاقات الخارجية من ١٩٢٨ إلى ١٩٤٨، مُنح العديد من اليهود تأشيرات دخول للبرازيل. في ١٩٢٩، مُنح اليهود ٤,٦٠١ تأشير دائم ومؤقت. في هذا العام، مثلت التأشيرات الدائمة لليهود ٩٪ من إجمالي التأشيرات الدائمة الممنوحة، و ١٤٪ كانت نسبة التأشيرات المؤقتة الممنوحة لليهود. في ١٩٤٠، مُنح ٢,٥٠٠ مهاجر يهودي تأشيرات للبرازيل. انظر: نجاح سليمان، مرجع سابق.

٥٥. كان مطلع العام ٢٠١٩ هو الموعد المحدد لنقل السفارة البرازيلية إلى القدس، وقد تأجل القرار لاعتبارات يبدو أن منها الخوف على تأثر العلاقات التجارية البرازيلية العربية، التي يميل ميزانها لصالح البرازيل بشكل كبير. فالتوازنات التجارية والمبادلات الاقتصادية لعبت دوراً مهماً في تأجيل قرار نقل السفارة البرازيلية إلى القدس، حيث أن ميزان التجارة بين إسرائيل والبرازيل يميل إلى صالح إسرائيل بقيمة تجاوز ٧٠٠ مليون دولار، في حين أن التبادل التجاري بين البرازيل والدول العربية يميل لصالح البرازيل بعدة مليارات. وقد تجاوز التبادل التجاري بين الطرفين في عام ٢٠١٧ حاجز الـ ٢٠ مليار دولار، حيث تستورد الدول العربية من البرازيل اللحوم والألبان والملابس وقطع غيار السيارات والطائرات، هذا فضلاً عن العلاقة الوثيقة التي تربط البرازيل، تاريخياً، مع العالم العربي، خاصة في الجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافية. انظر: أيمن يوسف، معاني صعود اليمين ...، ص ١٨٤.

٥٦. هذه الأهمية تعود، من جهة، للرغبة الإسرائيلية في تعزيز هذا الدعم الدبلوماسي الأميركي اللاتيني، من جهة، وإن كان دعماً متأثراً من الأنظمة العسكرية والديكتاتورية التي عادت وانتشرت بقوة في أنحاء القارة مجدداً منذ أواسط الستينيات، خصوصاً بعد الانقلاب على الرئيس المنتخب في البرازيل، جواو غولارات، في العام ١٩٦٤، ومن جهة أخرى للرغبة الإسرائيلية في تعزيز موارد إسرائيل من العملة الصعبة، بعد أن أصبح تصدير السلاح المصنع في إسرائيل مصدراً مهماً لخزنتها. انظر: داود لحمي، أميركا اللاتينية والكاربيبي ...، ص ٩٨.

٥٧. داود لحمي، أميركا اللاتينية والكاربيبي ...، ص ٩٩.

٥٨. داود لحمي، أميركا اللاتينية والكاربيبي ...، ص ١٠٩.

٥٩. وقع محافظ تارسو جينرو الشخصية البارزة في حزب العمال، ريو غراندي دو سول، اتفاقاً للتعاون البحثي في نيسان ٢٠١٣، لتصير شركة «البيت سيسيتيمز» بموجبه أول شركة عسكرية إسرائيلية تقود مشروعاً عسكرياً برازيليًا. وفي عهد حكم حزب العمال أيضاً فازت شركات أمنية إسرائيلية في ٢٠١٤ بعقود مع القوات المسلحة البرازيلية بلغت قيمتها حوالي ٣٠٧ مليون دولار. انظر: سيسيليا باييزا، فلسطين في سياق أميركا اللاتينية، مرجع سابق، ص ١٤٣.

٦٠. سيسيليا باييزا، ...، ص ١٤٤.

٦١. أيمن يوسف، معاني صعود اليمين ...، ص ١٨٤.

٦٢. نقولا ناصر. نموذج برازيلي للعلاقات الفلسطينية، فلسطين أون لاين، ٢٥/٥/٢٠١٣، http://felesteen.ps/article/oview/93267

٦٣. سيسيليا باييزا، ...، ص ١٤٣.

٦٤. تسعى إسرائيل إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية مع البرازيل، حيث بلغت التجارة الثنائية بين البلدين ما يقرب من ١,٢ مليار دولار في عام ٢٠١٦. ومن المتوقع أن تزداد نسب التبادل الاقتصادي بين الدولتين على إثر تصاعد العلاقة بينهما في عهد بولسونارو. انظر: سيسيليا باييزا، ...، ص ١٥٠.